

مصادقة عقيلة صالح على قانون الانتخابات الرئاسية تثير استياء الإخوان

ويرى المعارضون أن صالح يقدم خدمة إلى المشير خليفة حفتر الذي يسيطر عسكريا على المنطقة الشرقية من البلاد وجزء من الجنوب ويحظى بشعبية واسعة بسبب المعركة التي أظفها في السنوات الأخيرة ضد الإرهاب والمليشيات المسلحة، ومن المتوقع أن يترشح للانتخابات الرئاسية في ديسمبر. وجاء في مادة مقترحة للجدل أنه يمكن لشخص عسكري الترشح لمنصب الرئيس شرط "التوقف عن العمل وممارسة مهامه قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر"، وأنه "إذا لم يُنتخب فإنه يعود لسابق عمله".

النواب المعارضون يعتبرون إحالة القانون على هيئة الانتخابات دون التصويت عليه عرقلة للاستحقاقات الانتخابية المرتقبة

وسبق أن دعا صالح لانتخاب رئيس ليبيا بشكل مباشر وتنظيم الانتخابات في موعدها المقرر، إلا أن الإخوان يدعون لأجل إجراء استفتاء على مسودة الدستور، كمحاولة لتعطيل إجراء الانتخابات العامة.

ويقول مراقبون إن المشكلة ليست في إجراء الاستفتاء بل في إمكانية رفضه من قبل الليبيين، ما يعني إعادته مباشرة إلى هيئة صياغة الدستور لتعديله في مرحلة أولى ثم إجراء استفتاء جديد عليه في مرحلة ثانية وهو ما يصعب من عملية إجراء الانتخابات.

ويروج إخوان ليبيا ومجلس الدولة لهذه العملية، وهو ما رأى فيه مراقبون محاولة لعرقلة الانتخابات المقرر تنظيمها في 24 من ديسمبر المقبل.

طرابلس - صادق رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح على القانون المنظم للانتخابات الرئاسية المقبلة، لكن خطوته لاقت اعتراضا من المجلس الأعلى للدولة الذي يسيطر عليه إخوان ليبيا، وعدد من النواب الذين اتهموه بعدم عرض النص على التصويت البرلماني.

ونشر المتحدث باسم مجلس النواب الليبي عبدالله بلحق على فيسبوك نصا من 75 مادة يحمل توقيع عقيلة صالح بتاريخ 8 سبتمبر الجاري، ينظم الانتخابات الرئاسية المقررة في 24 من ديسمبر المقبل.

لكن المجلس الأعلى للدولة ومجموعة من 22 نائبا رفضوا هذه الخطوة واتهموا رئيس مجلس النواب بعدم تقديم النص للتصويت البرلماني، فيما يلاحظ المتابعون أن المجلس الأعلى للدولة تحول إلى عتبة دون إنجاز الاستحقاقات الانتخابية المرتقبة في البلاد وذلك بهدف تطبيق أجندة الإخوان التي تريد عرقلة الانتخابات والاستفادة من حالة عدم الاستقرار.

وقال النواب المعارضون في بيان نشرته وسائل إعلام محلية إن إحالة القانون على هيئة الانتخابات "دون التصويت عليه عرقلة للانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة في ديسمبر القادم"، وأضافوا أن التمشي "مخالف للإعلان الدستوري المؤقت والاتفاق السياسي والنظام الداخلي للبرلمان".

أما المجلس الأعلى للدولة الذي يمثل غرفة ثانية للبرلمان ويجب استشارته قبل إقرار أي قانون، فقد استنكر في بيان الخميس الإجراء "الأحادي" لعقيلة صالح واتهمه بالسعي "للاستحواذ على سلطات لا يملكها، وذلك بغرض عرقلة الانتخابات المقبلة من خلال قيامه متعمدا بإصدار قانون معيب".

السياسي يروج لمفهومه الخاص للحريات السياسية



حسن النوايا لا يكفي

في تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب وشمولها لمعارضين سياسيين وكتاب من خلال عدم محاكمتهم فترات طويلة وتطبيق عقوبة الحبس الاحتياطي سببا رئيسيا في صدور انتقادات دورية من دول غربية ضد الحكومة، وهي الإشكالية التي لم تعالج جيدا.

وقال نجاح البرعي الحقوقي البارز وأحد المشاركين في صياغة الخطوة الاستراتيجية الجديدة "إنها خطوة جادة لكن في حاجة إلى تفعيل على الأرض، ومعايير الحكم عليها أن يتم فتح المجال أمام المنظمات الأهلية والحقوقية بعيدا عن أي قيود لأن استمرار المطاردات لناشطين يعارض مع النوايا الإيجابية التي تروّج لها الحكومة".

وأضاف "لا للعرب" أن هناك أنشطة ما زالت سببا في الخلاف بين المنظمات الأهلية والحكومة مثل ممارسة العمل السياسي ودعم قضايا مرتبطة بالحريات عموما، في حين ترغب دوائر رسمية أن تكون هذه التحركات بحسابات دقيقة وبناء على معايير بعينها، "لكن في المجمل هناك نية حسنة للتقارب بين الطرفين".

ويأخذ معارضون على الحكومة تجاهلها بعد التعهد صراحة بوقف استهداف شخصيات مختلفة معها على أساس وطني، وتقيد التعرض لأصحاب الرأي والتعبير، لأن ذلك ينسف أي تقدم يمكن أن يحدث في هذا الملف، فلا يمكن اختزال الحقوق في تحسين مستوى المعيشة لفئات بعينها.

وعلى الحكومة أن تدرك أهمية عدم ربط الإنجازات التنموية بتحسين الأوضاع الحقوقية لأن الاقتناع بهذه الرؤية يجعلها تكتفي بالحقوق الاجتماعية، وهذا لن يكفي لبناء دولة عصرية تتأسس على توسيع مفاهيم الحريات لتشمل المجالات السياسية والإعلامية والثقافية والفكرية وتداول المعلومات وغيرها.

ومهما كانت نوايا الحكومة طيبة فتفقد أي استراتيجية تكرس حقوق الإنسان في مصر بفرض أن تنتقل من تقييد دور الأمن في القضايا السياسية وعدم حصر عمل المنظمات الأهلية والناشطين والحقوقيين في خاتمة التمايز والمشتبه بهم دوما.

بند تهديد السلم المجتمعي والتظاهر والعمل لصالح تيارات إسلامية متشددة. ويرى متخصصون في المجال الحقوقي أن فتح قنوات الاتصال بين المنظمات الأهلية والحكومة دون شروط الميزة الأهم في استراتيجية حقوق الإنسان، لكن تفعيل المعايير التي تكرس الحريات وتضمن فتح المجال العام في حاجة إلى تشريعات تحجم القيود.

وتصطدم هذه الرؤية بوجود قناعة لدى الأغلبية البرلمانية التي تتناغم مع الحكومة، بأن إطلاق العنان للحريات السياسية يهدد الأمن ويسمح بتسلسل عناصر منوثة تقوم بادوار مشبوهة جاهدت الحكومة للقضاء عليها.

ويشير ناشطون في مجال حقوق الإنسان إلى أن استمرار التوسع هدى تأثيرها على النمو الحضاري".

وأظهر التركيز على أن تحرك الحكومة لإقرار سياسة خاصة لحقوق الإنسان قرار مصري خالص، وأن هناك تصميما على رفض أي ضغوط خارجية لتغيير وجهة نظر النظام تجاه الحقوق والحريات المدنية.

ويرى معارضون أن ترويج الحكومة لكون الإنجازات التنموية جزء من حقوق الإنسان يقود إلى بقاء الأوضاع دون تغيير على مستوى الحريات السياسية، لأن استمرار التعاطي مع الملف من منظور أمني لن يحقق الأهداف مهما حسنت النوايا.

ولا يهتم البسطاء في مصر بوجود حريات سياسية من عدمه، وهي الشريحة التي يعول عليها السياسي لترميز الاستراتيجية الخاصة بحقوق الإنسان، ويدرك أن هذه الفئة تريد فقط تحسين ظروفها المعيشية، وإرضاء هؤلاء يضمن له تحسين الجبهة الداخلية وحينها لا يعنيه كثيرا تحفظ الدوائر الغربية.

وأشارت الاستراتيجية الجديدة (القديمة) إلى الحق في النقد والتجمهر والاعتراض، لكن المعضلة ترتبط بالية التنفيذ على الأرض لأن العقلية الحالية ترفض الخروج عن النص، ولا تزال هناك قوانين تحظر كل ما من شأنه أن يندرج تحت

بشكل عام، باعتبار أن هناك ملفات وقضايا أكثر أهمية من رهن العلاقات بين الدول على مدى احترامها لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

وبدا لافتا أن الخطة التي اطلقتها الحكومة لم تنطرق إلى وضع حد لمطاردة الناشطين وفتح المجال العام وحل إشكالية الحبس الاحتياطي، حتى أن الإعلامي إبراهيم عيسى عندما تطرق إلى هذه القضايا ولم يعلق عليها السياسي الذي فضل التطرق إلى ما يسمى بـ"مخاطر الحريات غير المنضبطة".

وقال الرئيس المصري موجها كلامه لمنتقدي حقوق الإنسان "لماذا تريدون الوصول بحقوق الإنسان إلى الحد الأقصى ولا تهتمون بسعي الحكومة لتوفير مطالب الناس بالحد الأقصى، هل تدرسون حجم التحديات في بلدنا ومدى تأثيرها على النمو الحضاري".

وأظهر التركيز على أن تحرك الحكومة لإقرار سياسة خاصة لحقوق الإنسان قرار مصري خالص، وأن هناك تصميما على رفض أي ضغوط خارجية لتغيير وجهة نظر النظام تجاه الحقوق والحريات المدنية.

ويرى معارضون أن ترويج الحكومة لكون الإنجازات التنموية جزء من حقوق الإنسان يقود إلى بقاء الأوضاع دون تغيير على مستوى الحريات السياسية، لأن استمرار التعاطي مع الملف من منظور أمني لن يحقق الأهداف مهما حسنت النوايا.

ولا يهتم البسطاء في مصر بوجود حريات سياسية من عدمه، وهي الشريحة التي يعول عليها السياسي لترميز الاستراتيجية الخاصة بحقوق الإنسان، ويدرك أن هذه الفئة تريد فقط تحسين ظروفها المعيشية، وإرضاء هؤلاء يضمن له تحسين الجبهة الداخلية وحينها لا يعنيه كثيرا تحفظ الدوائر الغربية.

وأشارت الاستراتيجية الجديدة (القديمة) إلى الحق في النقد والتجمهر والاعتراض، لكن المعضلة ترتبط بالية التنفيذ على الأرض لأن العقلية الحالية ترفض الخروج عن النص، ولا تزال هناك قوانين تحظر كل ما من شأنه أن يندرج تحت

أطلق الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي السبت أول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان والتي تتضمن المحاور الرئيسية للمفهوم الشامل لحقوق الإنسان، وذلك بالتكامل مع المسار التنموي والاقتصادي الذي تروج له الحكومة. وعلى الرغم من أهميتها لتحسين صورة القاهرة التي تتعرض لانتقادات دولية في المجال الحقوقي، تبقى الخطوة غير كافية في حال استمر غض النظر عن الحريات السياسية في البلاد.

أحمد حافظ

القاهرة - أعلن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي السبت اعتبار العام المقبل عاما للمجتمع المدني في محاولة للتأكيد على أنه معني بتعزيز التعاون مع المنظمات الحقوقية والتعاطي مع حقوق الإنسان كمشروع توليه الدولة رعاية خاصة، وفقا لمفهومه الخاص للحريات السياسية. وبتد "الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" التي اطلقتها الحكومة المصرية السبت بعيدة عن وجهة النظر الغربية التي تختزل القضية في الحريات السياسية والكف عن مطاردة الناشطين المعارضين بعدما تم وضعها في إطار تنموي واجتماعي. وأظهرت الخطة وأسلوب عرض بنوؤها أمام الرأي العام أن الحكومة المصرية لديها مفاهيم خاصة عن حقوق الإنسان مغايرة لما طرحه الحكومات الغربية والمنظمات الأجنبية، وأنها تمنح أولوية كبيرة لحق السكن والتعليم والصحة والتكافل الاجتماعي.

وأوجت الحكومة بأنها تريد فرض أمر واقع بشأن ملف حقوق الإنسان ينطلق من خصوصية الحالة المصرية التي تختلف عن مثيلاتها في الدول الغربية بحكم ما تعانيه الدولة من تحديات أمنية وسياسية وتهديدات التيارات المتطرفة التي تفرض على الحكومة تقييد الحريات لتضييق مجال الحركة على المتشددين.

نجاح البرعي

خطوة السيسي جادة، لكن في حاجة إلى تفعيل على الأرض



وتتمسك القاهرة بتبرير مواقفها المرتبطة بالتضييق على الحريات بالتحديات التي تواجهها من المعايير الغربية تختلف عن نظيرتها المصرية ويصعب أن تكون حقوق الإنسان مقدمة على تكريس الاستقرار لعدم الوقوع في فخ الحريات غير المنضبطة.

وقال السياسي خلال إطلاق استراتيجية إن ثقافة التظهير (أي إملاء المطالب على الحكومة من المعارضين) لا يتوافق مع واقع الدولة، وهذا الأسلوب قاد إلى تدمير بعض الدول، "وهؤلاء المنظرون اعتقدوا أن التخريب سيؤدي إلى الأفضل، وهنا يكون التضييق النسبي مطلوباً".

وذكر بتجارب دول تعرضت للدمار وأصبح سكانها يعيشون في المخيمات لفتح الباب أمام التظهير وأصحاب الصوت العالي حتى عم التطرف والإرهاب.

وترى دوائر مصرية أن التذكير بمخاطر إطلاق العنان للحريات السياسية يعكس أن الحكومة تتحرك للتعامل مع حقوق الإنسان بمفاهيمها

الاجتماعية والاقتصادية، مثل التركيز على الصحة والتعليم والسكن وتحسين الظروف للطبقات الفقيرة، وإن كانت تعهدت، على استحياء، بتعزيز الحقوق السياسية أيضا. وتستثمر القاهرة في عدم اكتراث بعض الدوائر الغربية بحقوق الإنسان على وقع التحديات الإقليمية والدولية لترميز رؤيتها حول مفاهيم الحريات

كهل تونسي يضرم النار في جسده بقلب العاصمة

وتكشف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تقرير صدر مؤخرا حول الاحتجاجات الاجتماعية أن عدد التحركات الاحتجاجية المرصودة خلال شهر مايو الماضي تضاعف ليبلغ 1155 تحركا مقابل 516 تحركا فقط خلال شهر مايو 2020 و841 تحركا في أبريل 2020.

وأكد التقرير أن مطالب أكثر من نصف التحركات الاحتجاجية التي شهدتها شهر مايو بنسبة 55 في المئة، اجتماعية أو اقتصادية، وأنها شملت بالأساس طاعات عمومية بنسبة 45 في المئة، مقابل 15 في المئة فقط لقطاع الخاص، وأن بقية المطالب تنوزع بطريقة متقاربة بين القطاع البيئي والقطاع القانوني بنسبة 10 في المئة، ثم القطاع التربوي 7 في المئة والقطاع الصحي 8 في المئة والحق في الماء 6 في المئة.

ويعزّز تنوع أشكال الاحتجاجات وارتفاع وتيرتها سيناريو العدوى الاجتماعية بين المدن والمحافظة، في ظل تردّي الوضع الذي أصبح واقعا معيشيا "مؤلما" في كل جهات البلاد، ما يندرج بحالة من الانفلات الاجتماعي. وتواجه البلاد أزمة اقتصادية من المرجح أن تتفاقم بفعل عدم الاستقرار السياسي. ويقدر عجز الموازنة العامة لهذا العام بنحو 6.7 مليار دولار.



اليانسون في تونس على طريق البوعزيزي